عين دارة: بين معمل الباطون وتزوير ملكية المشاع

العقار المقرر اقامة المعمل عليه

يوسف الصّايغ

تسلطت الأضواء مجدّداً على بلدة عين دارة في قضاء عاليه من باب عودة الحديث عن المساعي المبذولة للسير بمشروع إنشاء مجابل للباطون على أراض تابعة لمشاعات البلدة، مع ما يرافق ذلك منّ حديث عن عمليات تزوير حصلت للحصول على ملكية تلك العقارات لبناء المعمل عليها بعد أن تمّ رفضه من قبل أهالي زحلة، ما أدى إلى نقل المشروع إلى منطقة عين دارة الرازحة تحت خطر التلوث الناجم عن الكسّارات والمرامل التي فتكت بجبالها وطبيعتها.

تحريك الملف مجدّداً

جديد القضية يتمثل بإعادة تحريك موضوع جبّالات الباطون التي يرتبط اسم النائب نقولا فتوش بها، وإن بشكل غير مباشر، عبر شقيقيه بيار وموسى، حيث يجري العمل على استكمال الإجراءات القانونية، لجهة الحصول على موافقة وزارتي الاقتصاد والبيئة والمجلس الأعلى للتنظيم المدني لإنشاء معمل «كلينكر» لصناعة الإسمنت وتوابعه، وبات السؤال المطروح الآن من قبل أهالي وفعاليات عين دارة: «هل حصل النائب فتوش على موافقة من بلدية البلدة لإنشاء المعمل بعد حصوله قبل حوالي العام على رخصة من وزارة الصناعة، أم أنه يعمل للحصول على قرار من مرجعية أعلى من سلطة البلدية لاستكمال مشروعه وفرضه بالقوة؟

وفي السياق، تؤكد مصادر رفيعة في بلدية عين دارة لـ«البناء»، فضلت عدم ذكر إسمها، أنّ الموضوع الآن تتم إثارته تزامناً مع الحديث عن قرب موعد الانتخابات البلدية، وبالتالي أصبح الموضوع مادة للتداول الإعلامي وتسويقه في المشاريع الإنتخابية. وتفيد المصادر عينها بأنّ البلدية لم تُعط موافقتها للأخوين فتوش على مشروع إقامة المعمل وتمّ رفضه قبل عام من الآن».

كيف بات العقار 4314 ملكاً خاصّاً؟

في المقابل، تقول جهات مطّلعة على الملف من بلدة عين دارة لـ«البناء» إنه وإلى جانب رفض إقامة المعمل وتوابعه، نظراً للخطر البيئي وتلويث الهواء بعد أن لوّثت الكسارات والمرامل مياهنا الجوفية، «فإنّ علامة استفهام ترتسم حول العقار رقم 4314 الذي حصل النائب فتوش على ملكيته بموجب حجّة بيع. وتلفت الجهات المذكورة إلى أنّ حجة البيع غير قانونية ومن خلال الاطّلاع عليها يتبين أنها موقعة في العام 1925 وعليها ختم الدولة العثمانية، بينما الكل يعرف أنّ لبنان كان خاضعاً للانتداب الفرنسي في تلك الحقبة، الأمر الذي يفضح عملية التزوير الحاصلة».

وتضيف: «إنّ العقار المذكور مُحاط بعقارات جميعها أراضي مشاع فكيف تمّ استملاك هذا العقار وبيعه»؟ وتستند الجهات المطّلعة إلى الخرائط والإفادات العقارية التابعة للمشروع الأخضر، والتي تشير إلى أنّ العقارات الواقعة أعلى وأسفل الطريق المؤدي إليه (المشروع) جميعها أراضي مشاع ومن ضمنها العقار رقم 4314، «فكيف بات هذا العقار ملكاً خاصاً»؟

وتكشف الجهات المطلعة أنه «تمّ ضم أرض تبلغ مساحتها 350 ألف متر مربع إلى العقار المذكور فبات جزء من طريق المشروع الأخضر خاضع لملكية النائب فتوش، وتربط التزوير الحاصل بعملية المسح التي حصلت قبل العام 1990 حيث كانت البلديات غير موجودة، وعليه كانت الأمور تتم بناء على إفادة من المختار وعدد من الشهود، ما جعل مساحة مشاع البلدة تتقلص من حوالي 8 ملايين متر مربع إلى 200 ألف متر مربع فقط في الوقت الحالي بفعل عمليات التزوير التي تمّ بموجبها استملاك أراضي المشاع بموجب حجج مزورة تمّ تمريرها».

وتختم بأنّ ضغوطاً تمّت ممارستها على بلدية عين دارة ما دفعها إلى التنازل عن القضية التي سبق أن رفعتها على شقيقي النائب فتوش لضمّهما أرض مشاع تُقدّر مساحتها بحوالي 200 ألف متر مربع.

مطالبة بإلغاء القرار 3/2014

في تموز من العام 2014 رفع أهالي بلدة عين دارة كتاباً إلى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق طالبوا فيه بوقف القرار رقم 3/2014 الصادر عن المجلس البلدي بأكثرية 8 أعضاء من أصل 15 عضواً والقاضي بسحب الدعوى المرفوعة ضدّ بيار وموسى فتوش وذلك بطلب من رئيس البلدية الذي تمّ رفع قضية ابتزاز ضدّه ما دفعه إلى الطلب من المجلس البلدي التراجع عن الدعوى.

وبناء على ما سبق، طالب أهالي البلدة بوقف تنفيذ القرار رقم 3/2014 الصادر بتاريخ 8/7/2014 والتحقيق في أسباب اتخاذه ومسؤولية رئيس البلدية في دعوى الابتزاز المرفوعة ضدّه والتي أكد أنه سيدخل السجن بموجبها، مع الإشارة إلى أنّ رئيس البلدية سبق له أن تنازل عن دعوى أخرى كان قد رفعها على الأخوين فتوش بشأن عدم أحقية تملكهما العقار رقم 4314 كما هو مُثبت في الحكم رقم 80 بتاريخ 30/9/2014 الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان.

رفض المجلس البلدي

أصدر مجلس بلدية عين دارة في آذار من العام الفائت قراراً جاء فيه: «بتاريخ 28-3-2015 اجتمع مجلس بلدية عين دارة، في حضور رئيسه المهندس سامي حداد ونائب الرئيس دانيال يمّين والأعضاء: يوسف وهبة، الياس حداد، أسعد حداد، عبدالله بدر، الياس يمّين، ميشال هيدموس، خطار زيتوني، باسم بدر وبسام حداد، وذلك بناء على دعوة رئيسه التي بلغت في حينه وفقاً للمادة 32 من قانون البلديات رقم 188/77، وتعديلاته لبحث وإقرار الأمور التي دُعي المجلس من أجلها. قرار المجلس تقدم السيدان بيار وموسى فتوش بطلب إلى المجلس البلدي بإنشاء مجمع صناعي يتضمن صناعة الإسمنت على أنواعه و«الكلينكر» ومطاحن إسمنت وغيرها من الأنشطة الصناعية المختلفة في منطقة عين دارة العقارية. كما ورد في الكتاب المُقدّم من السادة بيار وموسى فتوش المُسجَّل في البلدية تحت رقم 223 تاريخ 27-3-2015، طالبين إحالة الطلب إلى المجلس البلدي لاتخاذ القرار المناسب بشأنه، وبناء على ذلك تمّت دعوة المجلس البلدي في تمام الساعة الثالثة والنصف من يوم السبت الواقع في 28-3-2015، من قبل رئيس البلدية المهندس سامي حداد، وبعد التداول ونظراً لرأي جميع الأعضاء عن خطورة المشروع المقدم، وآثاره على الصحة والبيئة في منطقة عين دارة العقارية وجوارها، تمّ رفض الطلب جملة وتفصيلاً بإجماع الأعضاء الحاضرين».

قضية حياة أو موت

وأصدر مختار عين داره أنطوان بدر، من جهته، بياناً باسم أهالي البلدة ناشد فيه المسؤولين المساعدة على وقف مشروع معمل الإسمنت في أراضي عين دارة. وأشار البيان إلى أنه وبعدما أثارت بعض وسائل الإعلام مشكورة، خبراً مفاده عزم السيد بيار فتوش على إنشاء معمل إسمنت في عين دارة، سبق وفشل في إنشائه في أماكن كثيرة من لبنان، بدءاً من زحلة، وصولاً إلى مقنة، وحيث حاول سابقاً الاستحصال على رخصة لإنشائه في عين دارة رُفضت من قبل المجلس البلدي بالإجماع، وبعد أن أُثير لاحقاً حصوله على رخصة من وزارتي الصناعة والبيئة من دون موافقة بلدية عين دارة، وبما أنّ إقامة هكذا معمل تُعتبر أشدّ فتكاً من الإرهاب العسكري، كون ضرره بمثابة الموت الحتمي للبلدة، خصوصاً أنّ الحياة في عين دارة أصبحت كجحيم لما تُشكله انبعاثات الكسارات، وبناء على ما تقدم، وبعد التداول، قرر أهالي عين دارة مجتمعين، الوقوف في وجه هكذا مشروع مهما كان الثمن، معتبرين القضية قضية حياة أو موت، ومناشدين المسؤولين الروحيين والزمنيين المساعدة لإنهاء مشروع الموت هذا».

الكسارات فتكت بجبال البلدة

الزراعة في الأردن... بين إهمال الحكومة وأزمات الجوار

■ محمد شريف الجيوسي

تعتبر الزراعة والتعليم، إلى جانب الأمن والجيش الوطني في أي بلد من العالم، من مؤشرات استقراره وأمنه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

لكنّ ركنين هامين في هذه المعادلة لا يزالان خارج معادلة الاهتمام الكافي في الأردن، وهما الزراعة والتعليم.

وبالنسبة إلى أوضاع القطاع الزراعي والمزارعين في الأردن، فقد نفذ مزارعو الأغوار اعتصاماً، قبل أيام، احتجاجاً على تردّي أوضاعهم الاقتصادية ومعاناتهم، حيث اعتبروا أنّ الحكومات الأردنية لا تولي قضاياهم ما تستحق من رعاية واهتمام، لا سيما على صعيد تأمين الأسواق والمعابر الآمنة، خاصة مع سورية والعراق، باعتبارهما البلدين الأهم اللذين يستوردان الخضار والفواكه الأردنية، إضافة إلى كونهما معبرين أساسيين لتصديرها إلى أوروبا، كما تُعتبر سورية أهم مصدر لبعض منتجات الخضار والفواكه التي تحتاجها السوق الأردنية.

إنّ إزدهار الزراعة في أي بلد من العالم، يعني ضمان الأمن الغذائي، واستقرار الإنسان في أرضه وعدم النزوح من القرى والبلدات إلى المدن الكبرى، حيث يتسبّب النزوح من الأرياف بتصحُّر الأراضي الزراعية في تلك القرى والبلدات، ويخلق مشكلات اجتماعية وديموغرافية وبطالة في المدن.

إنّ قطاع الزراعة لا يتعلق بالمزارعين فحسب، (زراعة الخضار والفواكه والحبوب بأنواعها)، وإنما بكلّ أشكال الزراعة من تربية الأغنام والماعز والأبقار والجمال والخيول، ومزارع الأسماك ودجاج اللحم والبيّاض، وصولاً إلى مشاتل الورود ونباتات الزينة والنباتات البرية والعلاجية.

وتتصل الزراعة أيضاً، بالعديد من الأعمال والأنشطة المساعدة أو المتولدة عنها كالبذور والسماد الحيواني والكيماوي والأعلاف والمُبيدات الحشرية وأنظمة الريّ والحراثة والبيوت البلاستيكية والتخزين والتبريد والنقل.

كما يتصل بالزراعة التسويق المحلي والخارجي (المصدرون والمستوردون) والهندسة الزراعية والبيطرة والعلاجات الزراعية والتقليم والتشجير والصناعات الزراعية كالمنسوجات والصناعات الغذائية والكونسروة والسكر والزيوت والمعجّنات والفواكه المجففة.

وبذلك، نجد أنّ المعنيين بقطاع الزراعة موضوعياً هم الأكثر عدداً (من وجهة مهنية وحرفية وفنية وعلمية وتجارية وصناعية) فضلاً عن أنّ كلّ مواطن في أي بلد في العالم، في حاجة قصوى إلى التعامل مع مُنتج زراعي واحد على الأقلّ.

وإذا أضفنا إلى ذلك مزايا استقرار المزارعين في مناطقهم، سواء عليهم أوعلى أوطانهم، وهو ما أشرنا إليه في مقدمة هذه المقالة، تتضح ضرورة إيلاء الحكومات الزراعة أهمية قصوى.

إنّ امتلاك أي بلد في العالم الثروات والصناعات الثقيلة والقوة والنفوذ والعملات الصعبة، لا يجعله في مأمن حقيقي وقرار مستقلّ، طالما لم يمتلك الأمن الغذائي، على الأقلّ في مجال الزراعات الاستراتيجية من حبوب وبذار وزيوت ولحوم ومنتجات خضار وفواكه رئيسية وخبرات زراعية وبيطرية كافية. فكيف الحال في بلد صغير كالأردن؟

إنّ اهتمام الحكومات المُتعاقبة (المُفترض) بالزراعة يعني استقراراً اجتماعياً وديموغرافياً واقتصادياً، كما يعني امتلاك القرار السياسي والاقتصادي أو الاقتراب منه، ويعني امتلاك الأمن الاجتماعي، وتكامُل القطاعات الاقتصادية وإعلان حرب لا هوادة فيها على البطالة.

وحتى يتحقق الاهتمام الكافي، لا ينبغي النظر إلى الزراعة وفق منظور الغرب الرأسمالي وفقر المياه جرّاء سرقة الكيان الصهيوني لمياه نهري اليرموك والأردن وسفوح الضفة الغربية، وأحواض مياه أخرى عديدة، وإنما إلى النتائج البعيدة والقريبة للزراعة كمكوِّن اقتصادي وديموغرافي واجتماعي وثقافة عربية أردنية عريقة.

إنّ العودة إلى الزراعة، بمفهومها الشامل الواسع، خاصة الزراعات الاستراتيجية، سينعكس إيجاباً في المدى المتوسط على مُجمل الحياة في الأردن، مهما أُنفق عليها من أموال حتى يتمكّن المزارعون (بكلّ أنواع زراعاتهم) من الصمود.

ولكي يكون الاهتمام في صلب الاستراتيجية الاقتصادية الأردنية، لا بدّ من أن تكون هناك مؤسسات للإقراض والتسويق الزراعي، ونشرات تثقيفية وإرشادية للمزارعين وإنشاء غرف وتعاونيات زراعية ومعامل لاستيعاب الفائض من المنتجات الزراعية وفتح الأسواق ومعابر التصدير ودعم الشحن الجوي والبحري وانتهاج سياسة واضحة للتعويض عند حدوث عواصف أو حرائق وما شابه والتعويض في حالات الحروب وإلزامية النمط الزراعي للمزارعين وربط العمالة الوافدة بوزارة الزراعة ووقف الملاحقات القضائية بحقّ المزارعين وجدولة قروضهم، ووقف التعامل الزراعي مع الكيان الصهيوني من خلال تطوير الزراعة المحلية والاستيراد من بلدان عربية أخرى، كمصر والسودان وسورية ولبنان وتونس والجزائر، عند عدم كفاية المنتج المحلي ويمكن مُبادلته بمنتجات أردنية زراعية متوفرة.

m.sh.jayousi@hotmail.co.uk

سلامة: الأرقام المُتداولة عن الودائع السعودية مُبالغ فيها

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنه لا يتوقع «أخطاراً على الليرة اللبنانية وأنّ سياسة البنك ما زالت المحافظة على استقرار العملة»، مؤكداً أنه لا يعلم بأي إجراءات اتخذتها السعودية ضدّ المصالح الاقتصادية اللبنانية.

ولفت سلامة، في حديث لـ«رويترز» إلى أنّ الأرقام التي نشرتها تقارير إعلامية عن الودائع السعودية في البنك المركزي «مُبالغ فيها وأنّ لا المملكة ولا الدول الخليجية الأخرى أجرت اتصالات في شأن الودائع».

وأضاف: «أعتقد أنّ السوق تلقت معلومات مُضللة وأرقاماً مُبالغاً فيها بدرجة كبيرة. القانون يمنعني من الكشف عن الأرقام لأنه لا يحقّ لي ذلك لكن أستطيع أن أقول إنّ الأرقام المتداولة مبالغ فيها».

نشاطات اقتصادية

نظريان مجتمعاً إلى السفير البيلاروسي

● بحث وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان مع سفير بيلاروسيا ألكسندر بونوماريف سبل التعاون في مجالات الطاقة والمياه والكهرباء، نظراً لما لبيلاروسيا خبرة في مجال الكهرباء، على أن يستتبع اللقاء باجتماعات لاحقة من أجل إيجاد سبل التعاون بين البلدين.

● استقبل رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي وفداً من رجال الأعمال ضمّ: واصف طليس، كريم مقدم وعبد السلام الرفاعي.

وأوضح بيان للغرفة أنّ دبوسي «عرض للوفد الظروف الاقتصادية العامة وبشكل خاص الوضع الاقتصادي والتجاري السائد في طرابلس ومناطق الجوار كما ظاهرة تعرض بعض رجال الاعمال للسلب. كما أطلع الوفد على الأنشطة التي تشهدها الغرفة والمبادرات التي تطلقها من أجل تنمية الإقتصاد الوطني، بالرغم من قساوة الظروف وصعوبتها».

● غادر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير على رأس وفد اقتصادي عصر أمس إلى الجزائر للقاء كبار المسؤولين المعنيين بالملف الاقتصادي، والمشاركة في الملتقى الاقتصادي الذي تنظمه الكونفدرالية العامة لرجال الاعمال في الجزائر واتحاد رجال الاعمال في المتوسط برئاسة جاك صراف، تحت عنوان: «تعزيز فرص الأعمال في الجزائر».

وقال شقير في بيان قبل المغادرة: «إننا نتطلع الى تحقيق نتائج إيجابية خلال زيارتنا واللقاءات التي سنعقدها، والتي نأمل منها زيادة التعاون الاقتصادي ولا سيما بين القطاع الخاص في البلدين».

منتدى الخبرة المحاسبية يختتم أعماله: لتعميق ثقافة التكامل تسهيلاً لتحقيق العدالة

بعد يومين من الجلسات والمناقشات، اختتم منتدى الخبرة المحاسبية في القضاء والتحكيم أعماله بعد أن تناول في جلساته الخمس مواضيع متعدّدة ذات أهمية بالغة لجميع المشاركين لما تضمنته من تحليل وبحث في الأمور التي تشكل قاسماً مشتركا بين القضاء والمحاماة والخبرة في المحاسبة.

ورفع المنتدى التوصيات التالية:

- إنّ التكامل بين القاضي والمحامي وخبير المحاسبة المجاز، كلّ ضمن رسالته واختصاصه، يفرض التنبه إلى المهمّات التي توكل إلى خبراء المحاسبة والتقيد بها ضمن إطار القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، خصوصاً تلك المتعلقة بقواعد الإثبات، لا سيما أنّ تقرير الخبير يعتبر من قواعد الإثبات الحر.

- يقتضي مراعاة الأصول الواجب اتباعها في تنفيذ المهام بحسب طبيعتها.

- يقتضي تطبيق المعايير المهنية والتقيد بقوانين وقواعد السلوك المهني في معرض تنفيذ المهمة، والتقيد بالسرية المهنية وعدم إفشاء إلا ما هو مطلوب ضمن المهمة ولحاجاتها وللمرجع المعني بالمهمة.

- يقتضي التنبه للمسؤوليات الملقاة على عاتق خبير المحاسبة في أي من المهام التي يكلف بها.

- ندعو إلى تفعيل التعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لتوسيع آفاق الخبرة في الأعمال وتعميق ثقافة التكامل تسهيلاً لتحقيق العدالة.

- تطوير وتحديث الأنظمة والإجراءات والمعايير كافة بما يضمن حسن تسمية وانتقاء الخبراء والتعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، هذه الأخيرة المرجع الصالح لمتابعة شؤون الخبراء في تسميتهم وتنفيذ مهامهم ومعالجة كلّ ما يعنيهم، لا سيما لجهة التنقيح الدوري لجداول خبراء المحاسبة المجازين الواجب اعتمادها من جانب المراجع القضائية كافة.

- توسيع قاعدة التعاون والتفاعل بين الاختصاصات المختلفة لتشمل الخبرة بأشكالها المختلفة والاستشارات والتحكيم.

- إقامة حلقات تدريبية حول مهمّات ومسؤوليات الخبراء توصّلاً إلى تحسين الأداء في إطار الخبرة القضائية والتحكيمية.

- دعوة المعنيين إلى التعاون.

- التنسيق بين الجهات الثلاث لوضع جدول عادل لأتعاب خبراء المحاسبة المجازين في الملفات التي تعهد إليهم من قبل القضاء والتحكيم بما يتناسب مع دورهم وجهدهم في إظهار الحق وتحقيق العدالة.

- التواصل الدائم بين النقابتين والجسم القضائي لمواكبة التطورات وتحديث الأنظمة والإجراءات».

حكيم يبحث انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية

أكد وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم أهمية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية «ليستفيد من الإيجابيات التي توفرها ومنها: تحسين نفاذ الصادرات اللبنانية إلى أسواق جديدة (تخدم الدبلوماسية الاقتصادية)، الاستفادة من جميع الالتزامات التفضيلية التي قطعتها الدول الأعضاء في المنظمة والمعاملة الوطنية، تعزيز المصداقية من خلال تسهيل إدخال الإصلاحات الفعالة المطلوبة ضمن إطار المنظمة، الاستفادة من التنازلات المقدمة من الدول الأعضاء في المنظمة ومن الشفافية المعتمدة للوصول إلى الأسواق الخارجية، إمكان تسوية المنازعات التجارية من خلال جهاز تسوية المنازعات في المنظمة، تعزيز الآليات المتبعة للتصدي للمنافسات غير العادلة والضارة بالإنتاج المحلي».

وقال حكيم خلال اجتماع اللجنة الوطنية المكلفة الإعداد لانضمام لبنان إلى المنظمة: «يقابل هذه الإيجابيات مصالح وشروط والتزامات تستدعي التأكد من مراعاة وحماية مصلحة لبنان وقطاعاته التجارية والإنتاجية عند استكمال المفاوضات التقنية. علماً أنّ كلّ تأخير يؤدي إلى رفع كلفة الانضمام على لبنان وإلى مزيد من التنازلات، وهنا أؤكد الإسراع وليس التسرع في الانضمام. وهنا الدور الأساسي لهذه اللجنة: ضمان استفادة لبنان القصوى من انضمامه مع التشديد على ضرورة الإسراع بإعداد اللازم تقنياً وإصدار التشريعات الضرورية للانضمام لما فيها من إصلاحات تساهم في تطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية كي تصبّ جهودنا المشتركة في إنجاح هذا الملف في مصلحة اقتصادنا الوطني، الذي هو بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتعزيز مواكبته للتطورات العالمية وزيادة حجم صادراته وجذب الاستثمارات وخلق فرص العمل».